ليس بالدعم وحده . . . تحيا المصريون!

أ.د. علي السلمي

في مقال لي سبق نشره في جريدة الوفد يوم 1 يناير 2008 ذكرت فيه أن الرئيس مبارك دعى المصريين إلى حوار وطني من أجل البحث عن حل لمشكلة الدعم.

وطرحت الحكومة ،وقتها، رأيها مبكراً بأنها تبحث الاستفادة من التجربة المكسيكية في تحويل الدعم السلعي إلى دعم نقدي تقدمه لمن يطلبه من المصريين "ذوي المروءة" الذين سيطلبون الدعم فقط إذا كانوا بحاجة إليه.

وفي ذلك المقال طرحت على الحكومة ، القائمة وقتذاك، مجموعة من الأفكار لعلها كانت تساعدها في الخروج من مأزق الدعم الذي وضعت نفسها فيه من خلال سياسات عقيمة استمرت لسنوات طويلة باشرت فيها الدولة مع الشعب نفس الطريق الذي اعتادت عليه في تعاملاتها مع العالم الخارجي ، ألا وهو طريق السؤال وطلب المنح والمعونات ، حتى وصل بنا الأمر إلى تلقي منح من لحوم الأضاحي التي يقدمها حجاج بيت الله الحرام وتتولى إحدى المنظمات الإسلامية تجميعها وتوزيعها على فقراء المسلمين في دول كثيرة من بينها مصر المحروسة.

وذكرت في مقالي أن حجم المعونات الاقتصادية التي تلقتها مصر من هيئة المعونة الأمريكية فقط خلال الفترة من 1975 حتى 2008 ما يزيد عن 25 مليار دولار أمريكي مقابل 1.3 مليار دولار سنوياً معونة عسكرية، بما يرفع حصيلة المعونة الأمريكية كلها إلى ما يزيد عن 50 مليار دولار أمريكي في فترة 32 عاماً .

ويذكر أن المعونة الأمريكية لمصر هي مبلغ ثابت سنويا تتلقاه مصر من الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1978، حيث أعلن الرئيس

الأمريكي في ذلك الوقت جيمي كارتر، تقديم معونة اقتصادية وأخرى عسكرية سنوية لكل من مصر وإسرائيل، تحولت منذ عام 1982 إلى منح لا ترد بواقع 3 مليارات دولار لإسرائيل، و2.1 مليار دولار لمصر، منها 815 مليون دولار معونة اقتصادية، و1.3 مليار دولار معونة عسكرية.[1] وكانت المعونات الأمريكية لمصر تمثل 57% من إجمالي ما تحصل عليه من معونات ومنح دولية، من الاتحاد الأوروبي واليابان وغيرهما من الدول، كما أن مبلغ المعونة لا يتجاوز 2% من إجمالي الدخل القومي المصري[1].

وفي مقال نشر في مجلة كريستيان ساينس مونيتور بتاريخ 12 إبريل 2004 كتب شارلز ليفنسون أحد كتاب المجلة ما يلي " إن الأموال التي تقدمها المعونة الأمريكية لمصر ينظر إليها على أنها مساعدة على تحقيق الاستقرار في مصر، ودعم لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وتمكين المرور الأمريكي عبر قناة السويس، واستمرار السلام مع إسرائيل." ثم يقول الكاتب نقلاً عن إدوارد والكر السفير الأمريكي في مصر من 1994 حتى 1998 " إن المعونة توفر سيلاً سهلاً لمصر كي تتفادى الإصلاح، وأنهم – أي المصريين – يستخدمون أموال المعونة لدعم برامج متقادمة ولمقاومة الإصلاح" ويواصل الكاتب نقل كلمات السفير الأمريكي الأسبق بقوله" إنه بدلاً من أن تكون المعونة سبيل للمساعدة، فهي تحبط الرغبة في الإصلاح". ويلاحظ الكاتب أن المعونة الأمريكية لمصر زادت بشكل ملحوظ عقب توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1979.

وفي موقع على شبكة الإنترنت لما يسمى " المكتبة اليهودية التخيلية" نشرت معلومات مستخرجة من تقرير الكونجرس الأمريكي بتاريخ مارس 2005 يبين مبررات المعونة التي

---

[1] المعونة الأمريكية لمصر – ويكيبيديا

تقدمها الولايات المتحدة عن العام المالي 2006 جاء فيه أن مصر حصلت على معونات أمريكية بلغت خلال الفترة من 1948– 1997 ما يقارب 45.7 مليار دولار وحتى 2006 بلغ إجمالي مبالغ المعونة 63.5 مليار دولار.

هذا بالإضافة إلى المعونات والمنح التي لا ترد من بعض الدول العربية، وقد بلغت الديون الخارجية حجم الدين الخارجي لمصر إلى 152.9 مليار دولار بنهاية يونيو 2024 مقابل 160.607 مليار دولار بنهاية مارس 2024، ونحو 168.034 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2023.

والسؤال الذي يطرح نفسه، أين ذهبت تلك المليارات؟ وماذا حققت للمواطن المصري الذي تريد حكومته اليوم أن تنزع عنه غطاء الدعم السلعي وتتحول إلى الدعم النقدي وتتركه لهباً لارتفاع الأسعار وتغول آليات السوق التي لا تحمي الفقراء؟

وتتمنى الحكومة أن يساهم التحول إلى الدعم النقدي[2] في تحقيق العديد من الفوائد، منها زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي، وتقليل الفساد، وتمكين المواطنين من اختيار احتياجاتهم، كما يدعم تحسين استهداف الفئات الأكثر احتياجاً وضمان وصول الدعم إليهم بشكل عادل.

وقد بدأت مصر في التحول التدريجي من نظام الدعم العيني إلى الدعم النقدي. هذه الخطوة تأتي في إطار خطة الحكومة لإصلاح منظومة الدعم، حيث تهدف إلى تقليل الأعباء المالية التي تتحملها الدولة وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، مع استمرار توفير الدعم في السلع الأساسية، ومن المتوقع أن يبدأ هذا التحول في يوليو 2025، مع اشتراط حدوث توافق في الآراء خلال جلسات الحوار الوطني حول قضية الدعم النقدي.

[2] تحول مصر إلى الدعم النقدي في يوليو 2025 . . تحسين كفاءة الإنفاق وتقليل الفساد

ووفقًا لتقرير صادر عن المركز المصري للدراسات الاستراتيجية، تسعى الحكومة إلى تحسين منظومة التموين عبر زيادة حجم السلع المقدمة للمواطنين وضمان وصولها لمستحقيها . هذا أدى إلى ارتفاع قيمة دعم السلع التموينية من 31.9 مليار جنيه قبل عام 2014 إلى 127.7 مليار جنيه في موازنة عام 2023-2024.

وكما تقول الحكومة أن جهودها في منظومة دعم الخبز اسفرت عن نجاح كبير ، حيث تم إطلاق البطاقات الذكية في أغسطس 2014، ما ساهم في القضاء على الطوابير أمام المخابز وتقليل هدر الدقيق المدعم. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كمية القمح المستهلكة بنحو 1.9 مليون طن مقارنة بعام 2013، مما وفر للدولة مبالغ ضخمة كانت تذهب لغير المستحقين.

وتقول الحكومة أن أبرز نجاحات التحول إلى الدعم النقدي المشروط ظهر بوضوح في تطبيق برنامج تكافل وكرامة، الذي بدأ تنفيذه في يناير 2015 . يهدف البرنامج إلى تقديم دعم نقدي مباشر للأسر الأكثر فقراً، مع تخصيص برنامج تكافل للأسر التي لديها أطفال حتى 18 سنة، وبرنامج كرامة لكبار السن ومن يعانون من إعاقات تمنعهم من العمل. كما تواصل الحكومة جهودها لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الدعم النقدي، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستدامة المالية للدولة.

ولكن على الجانب الآخر ، هناك نسبة كبيرة من المصريين يعارضون التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي حسب استطلاع للرأي رأي أجراه موقع "نافذة مصر" في 14 أكتوبر 2024 يكشف معارضة جماهيرية لتحويل الدعم من العيني إلى النقدي، حيث أن 71% من المشاركين يعارضون هذه الخطوة، بينما أيدها 29% فقط.

تأتي هذه النتيجة في وقت تشهد فيه مصر أزمة اقتصادية خانقة، حيث تناقش الحكومة خطوات قد تؤدي إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للمواطنين، فهي تسعى إلى تحسين فعالية نظام الدعم من خلال تحويله إلى نقدي، مما يعني أن المستفيدين سيحصلون على مبالغ نقدية بدلاً من السلع الأساسية. ويزعم المسؤولون أن هذا النظام سيساعد في تخفيف الأعباء المالية عن الدولة، ويمنح المواطنين حرية أكبر في اختيار احتياجاتهم.

لكن في واقع الأمر، يُعتبر هذا التوجه خطوة غير مدروسة تعكس تجاهل الحكومة للاحتياجات الأساسية للمواطنين. فبدلاً من تقديم حلول حقيقية لأزمات الفقر والبطالة، يبدو أن الحكومة تبحث عن طرق لتقليص ميزانية الدعم دون أي اعتبار للتبعات المحتملة على الشعب.

وهذا الرفض الجماهيري يبرز قلقاً عميقاً بين المواطنين حول مستقبل الدعم الحكومي، خاصةً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها أكثر من 60% من المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ونعود إلى القضية الأهم وهي تحسين مستوى المعيشة للمواطن المصري وزيادة قدرته على مواجهة متطلبات الحياة في ظل أوضاع تتسم بالأساس في خطة مستمرة تتخلى الدولة بمقتضاها عن مسئولياتها نحو تيسير حياة المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل، بالرغم من أن الخطاب الرسمي لا يمل من تكرار مقولة أن هؤلاء المهمشين هم في قلب اهتمام الدولة!

وأؤكد أن الدعم سواء كان سلعياً أو نقدياً، ليس هو السبيل الحقيقي لتحسين حياة المواطنين، بل الحل المنطقي والعملي يكون في زيادة مصادر الدخل الحقيقي للمواطنين ، ومن ثم زيادة

قدراتهم الشرائية وتمكينهم من تطوير أنماطهم الاستهلاكية واختياراتهم في مجالات الحياة المختلفة بحرية وانطلاق.

وقد يكون من أهم الوسائل لزيادة الدخل الحقيقي للمواطنين من الفقراء وأصحاب الدخل المحدود :

1. هو إعفاءهم تماماً من كافة أشكال الضرائب المباشرة وتخفيف أعباء الرسوم وغيرها من الضرائب غير المباشرة التي يتحملونها هم والأغنياء سواء. وفي تقديري أن كل مواطن يقل دخله السنوي عن اثني عشرة ألف جنيه يجب أن يعفى من ضريبة الدخل تماماً.
2. من جانب آخر، فإن العدالة تقتضي إدخال نظام الشرائح في تحديد الرسوم التي تتقاضاها أجهزة الدولة مقابل تقديم خدماتها للمواطنين بحيث تقل معدلات الرسوم أو تنعدم تماماً بحسب مستوى الدخل الكلي للمواطن طالب الخدمة والذي يمكن تقديره اعتماداً على ذات المؤشرات والدلائل التي تعتمدها الدولة في إصدار بطاقات التموين مثلاً، أو الشهادات الصادرة عن جهات عملهم التي توضح ما يحصلون عليه من دخل من عملهم، أو بالالتجاء إلى المعلومات المسجلة في هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للعاملين غير النظاميين، أو بطاقات الحيازة أو معلومات الجمعيات التعاونية الزراعية وبنك الائتمان الزراعي بالنسبة للمزارعين وعمال الزراعة.
3. كما يكون من المنطقي تحريك الحد الأدنى للمعاشات بصفة مستمرة بما يتفق ومعدلات التضخم وزيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية[3] فضلاً عن رفع الحد الأدنى للأجور[4]

---

[3] يبلغ الحد الأدنى للمعاشات في 1300 جنيها عام 2024

[4] يبلغ الحد الأدنى للأجور 6000 جنيه اعتباراً من أول مارس 2024

4. وقد اتبعت كثير من الدول أشكالاً مختلفة من أساليب رعاية المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل بهدف تحسين مراكزهم الاقتصادية، من ذلك مثلاً تخفيض أسعار الكهرباء، المياه، مقابل خدمات الصرف الصحي، مقابل خدمات النظافة وتكلفة خدمات الهاتف وذلك بالنسبة لقاطني المناطق الشعبية والفقيرة في نفس الوقت الذي يجب فيه زيادة أسعار تلك الخدمات بمعدلات تصاعدية على المواطنين القاطنين في المناطق الراقية والمنتجعات ومناطق الترفيه ومناطق السكن الاستثماري في المدن الجديدة .
5. كما يكون من المنطقي توفير خدمات المواصلات العامة مجاناً لفئات المواطنين المستحقين للدعم وإثبات ذلك من خلال بطاقات تصدر لهم من هيئات التأمين الاجتماعي .
6. كما يجب أن تسدد الدولة فائدة على ما قد يتحقق فوائض التأمينات الاجتماعية حسب المعدلات السارية التي يحددها البنك المركزي على الإقراض [باعتبار الدولة مقترضة لهذه الأموال]واستخدام حصيلة هذه الفوائد في سداد جانب من تكلفة دعم الفقراء ومحدودي الدخل بمختلف صوره. وكانت وزارة المالية في شهر يوليو 2012 قد أصدرت صكا بقيمة14 مليار جنيه بعائد9% لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي[5]،وذلك في أول خطوة لتسوية ملف المديونية المعلقة علي الخزانة العامة لصالح التأمينات وذلك في اطار خطة

[5] "المالية "تبدأ تنفيذ خطة سداد أموال التأمينات الاجتماعية – معلومات مباشر

الحكومة لحل مشكلة المديونية بين التأمينات الاجتماعية والموازنة العامة حيث تم وضع برنامج لجدولة تلك المديونيات تتضمن إصدار صكوك بجزء من قيمة المديونية بأسعار فائدة تراعي الأسعار السائدة في السوق بالإضافة إلي حصول التأمينات علي حصص في رأسمال بعض شركات قطاع الأعمال العام. وفي 2019 اتفقت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، والخزانة العامة للدولة، ممثلة لوزارة المالية، على تسوية 900 مليار جنيه مديونية على الوزارة لصالح التأمينات، بحيث تتولى «المالية» سدادها خلال 50 عاما، بداية من العام المالي الحالي. حيث سيتم تسديد أول قسط العام المالي 2019 2020- بقيمة 160 مليار جنيه.

يشار إلى أن أزمة أموال التأمينات مع وزارة المالية ترجع إلى عام 2005، إذ تسبب عدم وجود رؤية لاستثمار أموال المعاشات فى ذلك الوقت فى ضم أموال الصندوقين إلى وزارة المالية، وصدر فى 2005 قرار بضم وزارة التأمينات الاجتماعية إلى وزارة المالية ومن بعده أنشأ وزير المالية الأسبق، يوسف بطرس غالى، حسابا بنكيا موحدا أضاف فيه العمليات المالية الخاصة بصناديق التأمين الاجتماعي إلى العمليات المالية لقطاع الموازنة العامة للدولة وبنك الاستثمار القومي.

ومنذ صدور هذا القرار بدأت تظهر اتهامات من أصحاب المعاشات للمالية بضم أموال التأمينات التي لديها للموازنة العامة، وعدم الحصول على أى عائد من استثمارات هذه الأموال طوال تلك السنوات، مع عدم اتاحة هذه الأموال لاستثمارها بعيدا عن المالية.

7. والأهم من تلك الحلول ، هو تخطيط وتفعيل جاد وحاسم للتنمية الوطنية الشاملة التي تقوم على تطوير القدرات الوطنية في مجالات الصناعة والزراعة وشتى مجالات الخدمات

الإنتاجية من نقل وسياحة ، حيث ينتج عن هذا التوجه زيادة الصادرات والحد من الواردات، ومن ثم تنمية مصادر الدخل الحقيقي للمصريين.

وفي هذا التوجه، أقدم كتابي عن "مص . . . وإعادة بناء الوطن"

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي

مص وإعادة بناء الوطن – دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي